

المجلد الثاني والثلاثون

: ١٣٧/٣٢

(كما ثبت عن النبي ﷺ أنه الحق ابن وليدة زمعة بن الأسود بن زمعة ابن الأسود ، وكان قد أحبلها عتبة بت أبي وقاص ، فاغتصم فيه سعد وعبد بن زمعة . . .) .

قلت : في الصحيح لم ينسب ، والصواب أنه ابن زمعة بن قيس من بني عامر بن لؤي ، أما زمعة بن الأسود فهو من بني أسد بن عبد العزى وهو بخلاف هذا (١) .



: ١٧٤ / ٣٢

(باب نكاح الكفار

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله :

عن قوله ﷺ « ولدت من نكاح لا من سفاح » ما معناه ؟

فأجاب : الحمد لله ، الحديث معروف من مراسيل علي بن الحسين رضي الله عنهما وغيره ولفظه « ولدت من نكاح لا من سفاح لم يصبني من نكاح الجاهلية شيء » ، فكانت مناكحهم في الجاهلية على أنحاء متعددة .
وسئل رحمه الله : عن النكاح قبل بعثة الرسل أهو صحيح أم لا ؟ .

(١) وانظر (التبيين في أنساب القرشيين) لابن قدامة ص ٤٧٩ ، (نسب قريش) ص ٤٢١ ،
وانظر : (فتح الباري) ١٢ / ٣٢ ، (الإصابة) [٦٢١٠] ، وقد سبق التنبيه إلى هذا أثناء
الكلام على المجلد السابع .

فأجاب : كانت مناكحهم في الجاهلية على أنحاء متعددة : منها نكاح الناس اليوم . . .) .

قلت : الفتوى الثانية في حقيقتها تكملة للفتوى الأولى ، فهي فتوى واحدة متصلة ، والسؤال الثاني مقحم من الناسخ كما يظهر لي والله أعلم ، لثلاثة أمور : الأول : السياق كما هو ظاهر ، فإن الفتوى الأولى لم يجب فيها على السؤال . والثاني : أن بداية الإجابة على السؤال الثاني تكملة لنص الشيخ الذي قبله . والثالث : أن الشيخ رحمته الله ذكر في أثناء الفتوى الثانية قوله (وقد احتج الناس بهذا الحديث على أن نكاح الجاهلية نكاح صحيح) ، ولم يرد في الفتوى الثانية أي حديث تعود إليه الإشارة ، وإنما الحديث المذكور في السؤال الذي قبله . وعليه ، فصحة النص هو : حذف السؤال الثاني ، وربط جوابه بالجواب الأول ، والله تعالى أعلم .



٣٢ / ١٧٨ - ١٨١ :

(وسئل رحمته الله تعالى :

عن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ وقد أباح العلماء التزويج بالنصرانية واليهودية : فهل هما من المشركين أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله ، نكاح الكتائية جائز بالآية التي في المائدة . . .) .

قلت : هنا أمران :

الأول : وردت هذه الفتوى سابقاً في ١٤ / ٩١ - ٩٣ ، ولكنها في الموضع

السابق ناقصة ، وقد سبق التنبيه على ذلك أثناء الكلام على المجلد الرابع عشر .
والثاني : أنه قد وقع تصحيف في هذا الموضع ، وهو قوله : ٣٢ / ١٧٩
(فحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلأجل ما ابتدعوه من الشرك الذي لم يأمر الله به
وجب تميزهم عن المشركين ، لأن أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة التي جاءت
بالتوحيد لا بالشرك) ، وصواب العبارة كما في ٩٢/١٤ (فحيث وصفهم بأنهم
أشركوا فلأجل ما ابتدعوه من الشرك الذي لم يأمر الله به ، وحيث ميزهم عن
المشركين فلأن أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة التي جاءت بالتوحيد لا بالشرك) ،
والله تعالى أعلم .



: ٢٧٢ - ٢٧١ / ٣٢

(وسئل ﷺ :

عن امرأة تضع معها دواء وقت الجامعة ، تمنع بذلك نفوذ المني في مجاري
الحبل : فهل ذلك جائز حلال أم لا ؟ . . . الخ .)
قلت : سبق أن ذكرت هذه الفتوى في ٢١ / ٢٩٧ ، وسبق التنبيه عليها هناك .



: ٢٨١ - ٢٨٠ / ٣٢

(وسئل ﷺ عن رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه في أمر ، و تطلب
منه نفقة وكسوة ، وقد ضيقت عليه أموره : فهل تستحق عليه نفقة وكسوة ؟ . .)
قلت : كررت هذه الفتوى مرة أخرى في : ٣٤ / ٧٦ .

: ٣٢٥-٣٢٤/٣٢

يوجد في هاتين الصفحتين سقط وتصحيف ، فصحتها حسب قدرتي كما يلي^(١) : (ورواه النسائي (٣٤٩٨) عن [عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد]^(٢) حدثني عمي ، حدثنا أبي ، عن ابن إسحاق ، ورواه ابن أبي عاصم [عن محمد بن منصور ثنا يعقوب بن إبراهيم ثنا أبي عن ابن إسحاق]^(٣) ، ورواه ابن ماجه (٢٠٥٨) عن علي بن سلمة النيسابوري حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثني أبي ، عن ابن إسحاق : حدثنا عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت^(٤) ، [عن الربيع بنت معوذ] : أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ، فأتت النبي ﷺ بعد الصبح ، وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي ، فأتى أخوها يشتكيه إلى النبي ﷺ ، فأرسل إليه ، فقال له : « خذ الذي لها عليك ، وخل سبيلها » ، قال : نعم ، فأمرها رسول الله ﷺ أن تتربص حيضة واحدة ، وتلحق بأهلها ، أي بعد حيضة .

ورواه أبو داود في سننه (٢٢٢٩) ، والترمذي في جامعه (١١٨٥) ، وأبو بكر بن أبي عاصم في كتاب الطلاق له ، ثلاثتهم : عن محمد بن

(١) والتصويب من كتب السنن والأطراف .

(٢) الفتاوى : النسائي عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثني عمي ، وقد حصل سقط هنا ، وهو اسم شيخ النسائي : عبيد الله بن سعد ، وأما يعقوب بن إبراهيم فهو عمه .

(٣) الفتاوى : ابن أبي عاصم عن محمد بن سعد وعن يعقوب بن مهران عن الربيع بنت معوذ ، وأظنه حصل سقط وتصحيف هنا ، وما أثبتته ذكره ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني) ١١٦/٦ ، والله أعلم .

(٤) الفتاوى : عبادة بن الوليد عن عبادة بن الصامت ، فتصحفت (بن) إلى (عن) .

[عبد الرحيم] ^(١) البغدادي ، حدثنا علي بن [بحر] ^(٢) القطان ، أخبرنا هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن عمرو بن مسلم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه ، فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة وقال الترمذي : حديث حسن غريب . ورواه الحاكم في صحيحه (٢٨٢٥) وقال أبو داود : هذا الحديث رواه عبدالرزاق [عن معمر] ^(٣) عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن النبي ﷺ .



٣٢ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ :

وفي هاتين الصفحتين تنبيهان :

الأول : قوله ٣٢٦/٣٢ : (ورواه أبو بكر ابن أبي عاصم في « كتاب الطلاق » من الحديث المسند عن رسول الله ﷺ أربع ^(٤) طرق ، فيكون للحديث خمسة طرق أو ستة ، ذكر حديث الربيع الذي فيه ذكر مريم المغالية ^(٥) ، ولم يذكر حديث الربيع المتقدم الذي فيه ضرب ثابت لامرأته جميلة . وقد صححه ابن حزم وغيره ، ذكر : قال : حدثنا أحمد بن محمد بن عمر . . .) .

(١) الفتاوى : عبد الرحمن .

(٢) الفتاوى : يحيى .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الفتاوى .

(٤) كذا ، ولعله : من أربع طرق .

(٥) الفتاوى : المغالية ، وهو تصحيف .

قلت : وطريقة الترقيم تظهر أن الإسناد المذكور بعد قوله : (ذكر : قال : حدثنا أحمد بن محمد بن عمر ...) كأنه من قول ابن حزم رحمته الله ، وهو ليس كذلك ، وهذا ظاهر بالنظر إلى الإسناد ، فبين ابن حزم وهؤلاء مفاوز ، والشيخ رحمته الله ذكر تصحيح ابن حزم لحديث الربيع المتقدم في جملة اعتراضية ، وإلا فالسياق كله عن ابن أبي عاصم وكتابه (الطلاق) ، ورسم النص على الصواب هو :

(. . . ولم يذكر حديث الربيع المتقدم الذي فيه ضرب ثابت لامرأته جميلة - وقد صححه ابن حزم وغيره - ، ذكر - أي ابن أبي عاصم - قال : . . .) ، والله تعالى أعلم .

والثاني : قوله (قال أبو بكر بن أبي عاصم : مما يدل على أن الخلع فسخ لا طلاق : ما ثبت به الإسناد : حدثنا محمد بن مصفى ، حدثنا سويد بن عبد العزيز - هو يحيى بن سعيد - عن عمرة ، عن حبيبة بنت سهيل : قالت امرأة كان هم أن يتزوجها رسول الله ﷺ فخطبها ثابت بن قيس فتزوجها . . .) .

قلت : وقع سقط في الإسناد وصوابه : حدثنا سويد بن عبد العزيز عن يحيى - هو يحيى بن سعيد - عن عمرة عن حبيبة . . . (١)



: ٣٣٤/٣٢

(وهكذا في الحديث المعروف عن أبي سعيد الخدري في سبأيا أوطاس من رواية

(١) انظر في هذا : الآحاد والمثاني ٦ / ١١٨ حيث رواه ابن أبي عاصم من طريق سويد بن عبد العزيز عن يحيى بن سعيد به ، وهو كذلك في قصة الرواية عند مالك وغيره .

أبي الخليل [وأشار الجامع رحمه الله إلى خرم بالأصل في هذا الموضع] « حلال إذا انقضت عدتهن » .

قلت : والحديث المشار إليه هو ما رواه مسلم (١٤٥٦) وغيره : عن صالح أبي الخليل ، عن أبي علقمة الهاشمي ، عن أبي سعيد الخدري : أن رسول الله ﷺ يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس ، فلقوا عدوا فقاتلوهم ، فظهروا عليهم ، وأصابوا لهم سبايا ، فكان ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله عز وجل في ذلك : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ . أي : فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن .

